



تأثير حوكمة الشركات في الاستدامة المالية

أ.م.د. غزوان اياد خالد الشبلي

جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد

Ghazwani.alshiblawi@uokufa.edu.iq

فراس سبهان موازي

جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية والصيدلانية

firass.alluhaiby@student.uokufa.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة تأثير حوكمة الشركات في الاستدامة المالية للمصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2014 – 2023) وتكونت العينة من (10) مصارف وبواقع (100) مشاهدة وقد تم قياس المتغير المستقل الحوكمة باستخدام مجموعة من المؤشرات: (عدد أعضاء مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، عدد أعضاء لجنة التدقيق، اجتماعات لجنة التدقيق، استقلالية لجنة التدقيق، الجنس (ذكور وإناث)، الملكية الإدارية والمؤسسية) أما المتغير التابع الاستدامة المالية فقد تم قياسها من خلال مؤشرات: (العائد على الأصول، العائد على حق الملكية، نسبة التداول، نسبة الملاءة المالية، مدة الفاصل الزمني الدفاعي) حيث استخدم الباحث أدوات التحليل الإحصائي المتقدمة مثل تحليل المسار والانحدار الخطي من خلال برامج (SPSS27, AMOS22, EVIEWS). وقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والاستدامة المالية واستنتج الباحث أن تعزيز آليات الحوكمة في المصارف ينعكس إيجابيًا على الاستدامة المالية مما يسهم في زيادة ثقة المستثمرين وتقليل مخاطر الاستثمار وتعزيز تنافسية الوحدات الاقتصادية العراقية في الأسواق المالية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الاستدامة المالية، استقلالية لجنة التدقيق، الملكية المؤسسية، الملاءة المالية.



Sustainability The Impact of Corporate Governance on Financial

Firas Sabhan Mawazi
Jabir Ibn Hayyan University for Medical and
Pharmaceutical Sciences
firass.alluhaiby@student.uokufa.edu.iq

Ghazwan Eyad Khaled Al-Shibli
University of Kufa, Faculty of
Administration and Economics
Ghazwani.alshiblawi@uokufa.edu.iq

Abstract

The research aims to analyze the impact of corporate governance on financial sustainability, with a focus on the Iraqi banking sector. A sample of 10 Iraqi commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange was used, covering the period from 2014 to 2023, with a total of 100 observations. Corporate governance was measured using a set of indicators, including: (Board size, board meetings, audit committee size, audit committee meetings, audit committee independence, gender diversity, managerial and institutional ownership). Financial sustainability was measured through the following indicators: (Return on assets, return on equity, current ratio, solvency ratio, and defensive interval ratio). The researcher employed advanced statistical analysis tools such as path analysis and linear regression using the programs (SPSS27, AMOS22, and EVIEWS). The results revealed a statistically significant positive relationship between corporate governance and financial sustainability. The researcher concluded that strengthening corporate governance mechanisms in banks positively impacts financial sustainability, thereby increasing investor confidence, reducing investment risks, and enhancing the competitiveness of Iraqi economic units in financial markets.

Keywords: Corporate Governance, Financial Sustainability, Audit Committee Independence, Institutional Ownership, Financial Solvency



المقدمة

تشمل حوكمة الشركات المبادئ والأطر والسياسات التي تحدد كيفية إدارة الوحدات الاقتصادية وتوزيع الحقوق والمسؤوليات بين المساهمين والإدارة وأصحاب المصلحة، حيث إن الوحدات الاقتصادية التي تتمتع بنظام حوكمة قوي تظهر أداءً ماليًا متميزًا وتعزز من مستوى الشفافية وتقلل من المخاطر، مما يسهم في زيادة ثقة المستثمرين وجذب الاستثمارات بتعبير آخر رفع القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية السريعة، حيث تجعل الوحدات الاقتصادية أكثر استجابة لمتطلبات السوق وتحدياته، في ظل التحديات العالمية الراهنة تسعى العديد من الدول إلى تطوير معايير حوكمة الشركات لتعزيز الشفافية والمساءلة، مما يؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال وزيادة الجاذبية الاستثمارية ومع التغيرات البيئية المتزايدة، أصبحت الاستدامة المالية ضرورة حتمية للوحدات الاقتصادية على مستوى العالم فهي لا تقتصر على تحقيق الربحية على المدى القصير فحسب، بل تشمل ضمان استمرارية النمو المالي والقدرة على التكيف مع التحولات المستقبلية لأن الوحدات الاقتصادية التي يؤثر بأنها مستدامة ماليًا تتميز بمرونة أكبر في مواجهة الأزمات الاقتصادية، مما يسهم في استقرارها ويقلل من المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها في الأسواق المتقلبة، الأمر الذي يتطلب من تلك الوحدات الاقتصادية تطوير استراتيجيات تساعد في استدامتها وتأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن ما تقدم يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير حوكمة الشركات في الاستدامة المالية ضمن القطاع المصرفي العراقي وتتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الآتي هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات في الاستدامة المالية؟

دراسات سابقة ومنهجية البحث

دراسات سابقة

دراسات سابقة باللغة العربية	
1. دراسة (الجذب والجماصي 2023)	
عنوان الدراسة	أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق الاستدامة المالية دراسة ميدانية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
نوع الدراسة	بحث منشور



هدف الدراسة	التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق الاستدامة المالية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
عينة وفترة الدراسة	تمثل مجتمع الدراسة في العاملين في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين للفترة من 2021 الى 2022.
أدوات وأساليب الدراسة	اعتمدت على الاستبانة وطبق المنهج الوصفي التحليلي للوصول لأهداف الدراسة.
اهم الاستنتاجات	وجود أثر إيجابي لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق الاستدامة المالية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

2.دراسة (سمعان وآخرون 2024)	
عنوان الدراسة	التأثيرات المباشرة والوسيلة بين حوكمة الشركات، مستوى الإفصاح عن المخاطر، وقيمة الشركة.
نوع الدراسة	بحث منشور
هدف الدراسة	اختبار ما إذا كانت حوكمة الشركات تؤثر على قيمة الشركة بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية
عينة وفترة الدراسة	125 شركة مساهمة مصرية (625 مشاهدة) مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2018 الى 2022.
أدوات وأساليب الدراسة	استعان الباحث بمقياس Tobin's Q لتحديد قيمة الشركة واعتماد الباحث على مؤشر لتحديد مستوى الإفصاح عن المخاطر وباستخدام أسلوب تحليل المسار
اهم الاستنتاجات	وجود علاقة دالة بين حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، والملكية المؤسسية كآليات لحوكمة الشركات، وقيمة الشركة.



دراسات سابقة باللغة الأجنبية	
1. دراسة (Al-Bakri 2023)	
Corporate governance and bank financial sustainability: empirical evidence from the g7 countries حوكمة الشركات والاستدامة المالية للبنوك: أدلة تجريبية من دول مجموعة السبع	عنوان الدراسة
بحث منشور	نوع الدراسة
تحليل تأثير اختلاف ممارسات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك، باستخدام مؤشرات مثل العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق المساهمين (ROE)، ونسبة كفاية رأس المال (CAR).	هدف الدراسة
شملت الدراسة 397 بنكاً مدرجاً في دول G7 (كندا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، واليابان)، مع التركيز على البنوك الإقليمية والمتنوعة، استخدمت بيانات الفترة من 2011 حتى 2019، مما نتج عنه 3,573 ملاحظة سنوية، تم جمع البيانات من قاعدة بيانات Bloomberg، والتقارير السنوية للبنوك، بالإضافة إلى قواعد بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.	عينة وفترة الدراسة
استخدمت الدراسة تحليل عنقودي بخوارزمية الخطوتين لتقسيم البنوك إلى أربع مجموعات متجانسة بناءً على 12 خاصية للحوكمة، مع اختلاف في ممارسات الحوكمة والإفصاحات ESG. كما طبقت نماذج الانحدار الخطي المعمم لفحص تأثير متغيرات الحوكمة مثل حجم المجلس وعدد الاجتماعات واستقلالية المديرين على الأداء المالي ممثلاً بـ ROA و ROE. وتم التأكد من موثوقية النتائج عبر اختبارات التعدد الخطي والارتباط الذاتي، واستخدام اختبار هاوسمان لاختيار النموذج الأنسب بين الثابت والعشوائي.	أدوات وأساليب الدراسة
تأثيرات مختلطة، حيث ارتبطت بعض آليات الحوكمة (مثل حجم مجلس الإدارة، عدد الاجتماعات) إيجابياً بالأداء المالي في بعض المجموعات، بينما كان التأثير سلبياً أو محايداً في مجموعات أخرى	اهم الاستنتاجات



2.دراسة (Yusuf et al 2024)	
Integrated reporting, corporate governance, and financial sustainability in Islamic banking التقارير المتكاملة، حوكمة الشركات، والاستدامة المالية في المصارف الإسلامية	عنوان الدراسة
بحث منشور	نوع الدراسة
تحليل العلاقة بين التقارير المتكاملة وحوكمة الشركات والاستدامة المالية في المصارف الإسلامية	هدف الدراسة
تم اختيار 30دراسة علمية بدقة من أصل 173دراسة أولية، وذلك باستخدام معايير انتقاء صارمة تضمن جودة المحتوى وملاءمته لموضوع البحث، وقد غطت هذه الدراسات سياقات جغرافية وزمنية متنوعة، وشملت كلاً من المنهج الكمي والنوعي في تحليل البحوث المتعلقة بالبنوك الإسلامية، دون الاقتصار على منطقة أو فترة زمنية محددة، لا توجد فترة زمنية واحدة للدراسة نفسها، لكن الدراسات التي تم تحليلها تغطي فترات مختلفة تمتد من 1989 إلى 2023.	عينة وفترة الدراسة
منهج تحليلي نوعي وكمي عبر مراجعة الأدبيات (Systematic Literature Review). وتم استخدام تقنيات تحليل المحتوى مثل "عدّ الأصوات-Voice counting) لاستخلاص الأنماط المتكررة، وتم الاعتماد على قواعد بيانات مثل Scopus, ScienceDirect, Emerald, Google Scholar.	أدوات وأساليب الدراسة
يوجد ارتباط إيجابي بين التقارير المتكاملة، حوكمة الشركات، والاستدامة المالية في البنوك الإسلامية	اهم الاستنتاجات



منهجية البحث

1- مشكلة البحث

مع تسارع التغيرات البيئية، تواجه الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تحديات متزايدة لتحقيق حوكمة فعّالة مع الحفاظ على استمراريّتها وتعزيز ثقة المستثمرين. يُلاحظ تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات كعامل رئيس لجذب المستثمرين والمساهمين، بالتوازي مع تنامي أهمية الاستدامة المالية في دعم الشفافية والمساءلة وتعزيز الكفاءة التشغيلية وعلى الرغم من ذلك لا يزال تأثير حوكمة الشركات في الاستدامة المالية بحاجة إلى المزيد من التحليل، لا سيما في بيئة الأعمال العراقية التي تتسم بعدم الاستقرار وتحديات متعددة وعليه يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير حوكمة الشركات في الاستدامة المالية ضمن القطاع المصرفي العراقي.

وتتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات في الاستدامة المالية؟

2- أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من أن حوكمة الشركات أصبحت ضرورة حيوية للوحدات الاقتصادية على مستوى العالم لمواجهة التغيرات البيئية والتكيف معها إذ تعزز الحوكمة المرونة والاستقرار وتقلل من المخاطر وتزيد من ثقة المستثمرين وفرص التمويل لا سيما في الأسواق الناشئة مثل العراق ومن جانب آخر تُعد الاستدامة المالية عاملاً جوهرياً في دعم الأداء المؤسسي وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية، فالوحدات الاقتصادية التي تعتمد أنظمة حوكمة قوية واستراتيجيات مالية مستدامة تُظهر قدرة أعلى على الصمود في وجه التحديات وفي هذا السياق تلعب حوكمة الشركات الفعّالة والاستدامة المالية دوراً كبيراً في جذب المستثمرين وزيادة ثقتهم مما يتطلب من الوحدات الاقتصادية تبني استراتيجيات تدعم الأداء المالي المستدام وترتبط بتحقيق أثر اجتماعي إيجابي كما تساهم حوكمة الشركات في تعزيز الشفافية والابتكار مما يجعل المؤسسات أكثر استجابة لمتطلبات السوق وتحولات البيئة الاقتصادية.



3- أهداف البحث

تواجه الوحدات الاقتصادية اليوم تحديات متعددة نتيجة للتغيرات البيئية مما يستدعي البحث عن حلول مبتكرة تضمن حوكمتها الفعالة وتعزز استدامتها على المدى الطويل وتُعد حوكمة الشركات من أبرز العناصر التي تسهم في قدرة الوحدات الاقتصادية على تحقيق نمو مستدام ومستقر في حين تلعب الاستدامة المالية دورًا كبيرًا في تعزيز مرونة هذه الوحدات وقدرتها على الاستمرار لذا، يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير حوكمة الشركات في الاستدامة المالية مع تسليط الضوء على كيفية تحسين استراتيجيات هذه الوحدات لضمان حوكمة فعالة وتعزيز قدرتها التنافسية في ظل التغيرات البيئية والاقتصادية.

وبناءً على ما تقدم يمكن التعبير عن أهداف البحث كما يلي:

1. دراسة مبادئ وآليات حوكمة الشركات والتعرف على مفاهيمها.
2. بيان التأسيس المفاهيمي للاستدامة المالية وأهميتها والمعوقات التي تواجهها.
3. تحليل التأثير التطبيقي لحوكمة الشركات في الاستدامة المالية.

4- فرضية البحث

لغرض تحقيق أهداف البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة كمسألة للبحث، يمكن التعبير عن فرضيات البحث بالآتي:

هناك أثر ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات في الاستدامة المالية.

5- مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة (42) مصرفاً مقسمة إلى (21) مصرفاً تجارياً و (21) مصرفاً إسلامياً بحسب تقرير سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2023، وتم اختيار القطاع المصرفي من بين بقية القطاعات إذ يُعد أهم قطاع من بين القطاعات الأخرى لما له من تأثير كبير في الاقتصاد الوطني إضافة لكونه واحداً من القطاعات الأكثر نشاطاً في تداول الأسهم، وتم تحديد عينة البحث لتشمل (10) مصارف مدرجة لاستيفائها للشروط المطلوبة، فضلاً عن توفر بياناتها المالية خلال مدة البحث وقد غطت المدة (10) سنوات، مما نتج عنه توفير (100) مشاهدة تحليلية لعينة البحث.



6- حدود البحث

تمثلت الحدود المكانية للبحث في عينة من المصارف الخاصة التي تم إدراج أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية وعددها (10) مصرف، بعد استبعاد المصارف حديثة التأسيس والمصارف التي لا تتوفر لها بيانات مالية ضمن السلسلة الزمنية للبحث، وكذلك تم استبعاد المصارف الإسلامية بسبب طبيعة عمل تلك المصارف ونظامها المالي المختلف عن المصارف التجارية فيما كانت الحدود الزمانية للفترة (2014-2023).

الإطار النظري للبحث

حوكمة الشركات

يعد مفهوم الحوكمة من المصطلحات الحديثة في اللغة العربية، حيث تم استخدامه لأول مرة في عام 2002 نتيجة لعدة محاولات لترجمته من اللغة الإنجليزية وأصل الكلمة يعود إلى القرن الثالث عشر في الثقافة اليونانية حيث كان يُقصد بها قيادة الدبابة الحربية ثم تم استخدام المصطلح في القرن الثامن عشر باللغة الفرنسية ليعبر عن طريقة التحكم ليستخدم بعد ذلك بالمصطلح الحالي في اللغة الإنجليزية (بيسي، 2021: 9) وتوجد عدة معاني لمصطلح "Corporate Governance"، مثل: حاكمية الشركة، حكمانية الشركة، حوكمة الشركة، التحكم المشترك، الإدارة المجتمعة والمشاركة الحكومية (الجبوري، 2018: 22).

حيث لا يوجد تعريف قابل للتطبيق بشكل عام حول حوكمة الشركات بين العلماء والباحثين في علوم الأعمال أو ممارسة قيادة الأعمال (الجعفري، جيجان، 2021)

وتعرف حوكمة الشركات بأنها الإطار العام للأنظمة والقواعد والعلاقات والعمليات التي تُمارس وتُسيطر عليها داخل وخارج السلطة في الوحدة الاقتصادية وبالتالي، تتضمن الآليات التي يتم من خلالها الرقابة والتحكم على الوحدة الاقتصادية (العابدي، 2023: 18).

مبادئ حوكمة الشركات

حيث ذكر (Burak et al. 2017: 10) خمسة مبادئ لحوكمة الشركات هي:

1. مبدأ المساءلة مبدأ المساءلة يعني تحديد قواعد ومسؤوليات الحوكمة بوضوح، مع ضمان حماية إدارة الوحدة الاقتصادية ومصالح المساهمين من قبل مجلس الإدارة، كما يشمل هذا المبدأ



- الإفصاح عن الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالحوكمة، وتقديم الدعم الطوعي لضمان امتثال المساهمين والمديرين، بالإضافة إلى مراقبة أنشطتهم من قبل مجلس الإدارة.
2. مبدأ المسؤولية يركز هذا المبدأ على ضمان التزام الوحدات الاقتصادية بأنشطتها وسلوكياتها بالتشريعات ذات الصلة إلى جانب القيم الاجتماعية والأخلاقية، ويشير إلى ضرورة توافق جميع أنشطة الإدارة مع القوانين، ولوائح الوحدة الاقتصادية، والأنظمة التنظيمية، مع مراقبة تطبيقها بشكل مستمر.
3. الوعي الاجتماعي يعكس هذا المبدأ أهمية المبادرات التي تسلط الضوء على تأثير الوحدة الاقتصادية في المجتمع مع التركيز على مسؤولياتها تجاه أصحاب المصلحة والمساهمين، حيث أن تبني نهج إداري قائم على حوكمة قوية واستمراريته يتطلب وعيًا اجتماعيًا يضمن قبول المجتمع للوحدة الاقتصادية.
4. الاستقلالية يشير هذا المبدأ إلى ضرورة أن يتصرف أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بما يراعي حقوق المستثمرين في جميع أنشطتهم وقراراتهم، بعيداً عن أي تأثير من وحدة اقتصادية أو مجموعة أو فرد، وأن مبدأ الاستقلالية في حوكمة الشركات يضمن حيادية القرارات لصالح حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة بدلاً من خدمة مصلحة جهة أو فرد بعينه.
5. مبدأ الانضباط يُعتبر مبدأ الانضباط أحد المبادئ الأساسية في حوكمة الشركات حيث يشير إلى أهمية الالتزام بتنفيذ الإجراءات والممارسات بشكل فعال لتحقيق الفائدة لجميع أصحاب المصلحة، حيث يعكس هذا المبدأ دور الانضباط في ضمان نجاح وتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات بشكل مستدام.

اليات حوكمة الشركات

حيث تنقسم إلى نوعين رئيسيين: الآليات الداخلية والآليات الخارجية، وذلك على النحو التالي: (حمد ومحمد، 2019: 448)

أولاً: الآليات الداخلية إن الفصل بين الإدارة والمالكين يسهم بشكل كبير في تعزيز قدرة الوحدات الاقتصادية على تحقيق أهدافها وكسب ثقة المساهمين والحفاظ عليها، ويعتمد المساهمون على أدوات الحوكمة الداخلية لضمان توافق أهدافهم مع أهداف إدارة الوحدة الاقتصادية، وفي السياق نفسه يمكن القول إن الآليات الداخلية تعتمد بدرجة كبيرة على فعالية الإدارة وذلك لتسهيل عملية الرقابة الفعالة وضمان الكفاءة (Ebrahim, 2019: 6) وفيما يلي عرض لأهم تلك الآليات:



1- مجلس الإدارة

يُعد مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن الإشراف على سلوك وقرارات الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى كونه أداة التخطيط الاستراتيجي للوحدة الاقتصادية، وتزداد قدرة المجلس على تحقيق مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين بزيادة كفاءته، وتشمل صلاحياته القانونية تعيين وإقالة المستويات الإدارية المختلفة في الوحدة الاقتصادية وتحديد المكافآت (Ballester et al., 2020: 21)

2- لجان مجلس الإدارة

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والرقابة والإشراف فإنه يعتمد لذلك على عدد من اللجان وهي كالتالي:

أ. **لجنة التدقيق** نظرًا للإخفاقات والخسائر المالية الكبيرة التي شهدتها بعض الوحدات الاقتصادية العالمية، حظيت لجنة التدقيق باهتمام كبير من قبل الهيئات العلمية والدولية، ويعود هذا الاهتمام إلى الدور الحيوي الذي تؤديه اللجنة كأحد اليات حوكمة الشركات الفعالة حيث تسهم بشكل مباشر في تعزيز الشفافية وزيادة الثقة في المعلومات المالية، وتقوم اللجنة بدور محوري في مراجعة وإعداد التقارير المالية إلى جانب إشرافها على مهام قسم التدقيق الداخلي، كما تُعدّ آلية مهمة لضمان التزام الوحدة الاقتصادية بمبادئ الحوكمة، فضلاً عن دعمها الفعال لهيئات التدقيق الخارجي (الرحمان، 2020: 27).

ب. **لجنة المكافآت** هي لجنة تتألف من ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من قبل مجلس الإدارة في الوحدة الاقتصادية وتُعدّ مهمة تحديد المزايا والتعويضات والمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة كما تتولى هذه اللجنة تقديم المقترحات والآراء المتعلقة بالأسس والآليات التي يتم من خلالها منح التعويضات والمكافآت (Kyere & Ausloos, 2020: 13).

ت. **لجنة الترشيحات** تتكوّن هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء يتمتعون بالاستقلالية وتتمثل مهامها في إعداد وصياغة المعايير المتعلقة بترشيح وتعيين المديرين التنفيذيين، إلى جانب وضع الضوابط التي تنظم آلية اختيارهم مع التأكيد على أهمية استقلالية مجلس الإدارة (طلب، 2015: 391).



ثانياً الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

في بعض الحالات قد تكون الآليات الداخلية غير كافية لتحقيق الأداء الأمثل للوحدة الاقتصادية مما يجعل العوامل الخارجية تلعب دوراً جوهرياً في تعزيز فعالية حوكمة الشركات في الوحدات الاقتصادية (Gebba,2015:32) ومن بين الآليات الخارجية يمكن توضيح ما يلي: (Desai et al,2017:22) (Schauble,2019:31):

1. التدقيق الخارجي

يتمثل دور المدقق الخارجي في تعزيز الثقة والمصادقية في المعلومات الواردة بالقوائم المالية للوحدات الاقتصادية حيث يُعد المدقق مسؤولاً عن كشف أي أخطاء أو حالات غش أو تضليل من قبل الوحدة الاقتصادية أو موظفيها والتحقق من صحة ودقة الأوضاع المالية القائمة، وتتماشى مهام المدققين مع الهدف الأساسي لحوكمة الشركات، حيث يضمنون أن القوائم المالية تعكس بشكل صحيح وسليم الوضع الفعلي للوحدة الاقتصادية وأن الإفصاحات المالية تمثل الواقع بدقة.

2. القوانين والتشريعات

تشمل القوانين والتشريعات مجموعة الأنظمة الصادرة عن الجهات الحكومية المسؤولة عن تنظيم الوحدات الاقتصادية في الدولة مثل وزارة التجارة الخارجية، وزارة الصناعة، وزارة الاستثمار، والبنك المركزي، تهدف هذه القوانين إلى تحديد الإطار العام لعمل حوكمة الشركات وتؤثر بشكل كبير على التفاعلات بين الأطراف المعنية بها.

3- الإفصاح والشفافية

تعد هذه الآلية ذات أهمية كبيرة في تعزيز تطبيق حوكمة الشركات، حيث تستوجب الإفصاح عن جميع البيانات والمعلومات المالية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية، بما في ذلك المعاملات ذات الطابع المادي مع الأطراف ذات العلاقة، ويشترط أن تكون هذه المعلومات ذات صلة مباشرة بالقرارات والظروف والإجراءات التي تتخذها الوحدة الاقتصادية



الاستدامة المالية

يواجه القطاع المصرفي تحديات كبيرة ناجمة عن المنافسة الشديدة في البيئة المصرفية وجب الاهتمام بموضوع الاستدامة المالية لأنها تعتبر من المواضيع الحديثة والمهمة التي يمكن من خلالها تحقيق خدمات مصرفية مستدامة قادرة على الاستمرار بشكل أكبر في منح الائتمان عند حدوث الأزمات المصرفية، ويعني مفهوم الاستدامة قدرة المصرف على توليد أموال كافية للحفاظ على تكاليف أنشطته وتكاليف الأموال والنفقات الإدارية وتحقيق الأرباح (العلي، وسام، 2023)

يهدف مفهوم الاستدامة إلى تحقيق التقدم والاستقرار المالي والاقتصادي بالإضافة إلى الاجتماعي وذلك من خلال الإدارة الحكيمة للموارد المالية والمادية والبشرية وترشيد استخدامها كما يركز على تنويع مصادر الإيرادات العامة وتشجيع الاستثمار مع إعطاء الأولوية لمشاريع البنية التحتية التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي (الوصال، 2016:13) أما بالنسبة للاستدامة المالية فيمكن القول إنها برزت كمفهوم خلال الربع الأخير من القرن العشرين أو في سبعينياته (Hung, 2016:2) وفي السنوات الأخيرة حظي مفهوم الاستدامة المالية باهتمام متزايد من قبل الكُتّاب والباحثين في مجال الاختصاص أو لدى المختصين (عبد الله والشمري، 2020:166). ويتطلب تحقيق الاستدامة المالية من الوحدات الاقتصادية النجاح في إدارة مواردها المالية مع الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية وتأثيراتها على المجتمع وأصحاب المصلحة (Rotaru, 2019: 3).

وتعرف بانها قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في تحقيق أهدافها التمويلية دون الحاجة إلى دعم خارجي. (Ali, 2024:316) كما انها قدرة الوحدة الاقتصادية على التكيف مع التقلبات الاقتصادية والحفاظ على أدائها الوظيفي الأساسي على مدار الوقت (Duncan, 2020:12)

أهمية الاستدامة المالية

تتجلى أهمية الاستدامة المالية للوحدات الاقتصادية في قدرتها على الحفاظ على استقرارها المالي وضمان استمراريتها مستفيدة من الموارد المالية المتاحة، وكذلك قدرتها على مواصلة العمل وتطويره مع الحفاظ على أصولها المالية وغير المالية وجذب الاستثمارات طويلة الأجل وذلك ضمن نطاق مقبول لمواجهة الأزمات المالية (Booth, 2017:2)، ان الوحدات الاقتصادية التي تتمتع بهياكل مالية قوية وتملك مصادر متنوعة للتدفقات النقدية تكون أكثر استعدادًا لتنفيذ مهامها المتعددة ومواجهة التحديات المالية الراهنة والمستقبلية خصوصًا في ظل بيئة اقتصادية متزايدة التعقيد وعدم الاستقرار (محمود، 2020: 187)



تحديات الاستدامة المالية

تواجه الوحدات الاقتصادية العديد من التحديات والتي تعد من أبرز العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية ومن أهمها ما يأتي (Puaschunder, 2020: 11) (Wachira, 2018: 29) (Talib, 2022: 96):

- 1- **غياب القوانين والتشريعات** التي تعزز الشفافية في الوحدات الاقتصادية مما يعيق تحقيق الاستدامة المالية بالإضافة إلى التأثير السلبي للأنظمة الإدارية الحكومية والبيروقراطية إذ تركز القوانين والتشريعات بشكل أساسي على القطاع الاستثماري أكثر من القطاع العام مما يؤدي إلى ضعف الحوكمة وغياب المساءلة المالية.
- 2- **التقلبات والتغيرات الاقتصادية** غير المتوقعة وغير القابلة للتنبؤ والتي قد تؤثر على استقرار الأسواق المالية وتحد من قدرة الوحدات الاقتصادية على التخطيط المالي المستدام.
- 3- **ضعف ثقة الأفراد بالوحدات الاقتصادية** مما يؤدي إلى عزوفهم عن الادخار طويل الأجل أو الاستثمار وهو ما ينعكس سلباً على تدفق رؤوس الأموال ويؤثر على النمو الاقتصادي.
- 4- **صغر حجم الوحدات الاقتصادية العراقية** رغم التقدم الذي حقته الوحدات الاقتصادية العراقية من حيث زيادة الأصول ورؤوس الأموال، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر حجمها مقارنة بالوحدات الاقتصادية الإقليمية أو الدولية.
- 5- **عزوف المصارف العراقية عن مواكبة التطورات المصرفية الحديثة** ويتضح هذا من خلال القوانين والتشريعات المعمول بها في مجال الأنظمة المصرفية فضلاً عن أن النظام المصرفي العراقي لا يزال متخلفاً في مجال تقنيات الحاسوب والانترنت.
- 6- **تغطية مخاطر التشغيل** يعد التزام الوحدات الاقتصادية العراقية بتغطية مخاطر التشغيل من التحديات الإضافية التي تواجهها.



الإطار العملي للبحث

قياس متغيرات البحث

حوكمة الشركات

تم قياسها بواسطة المؤشرات (اجتماعات لجنة التدقيق، عدد اعضاء مجلس الإدارة، عدد أعضاء لجنة التدقيق، اجتماعات مجلس الإدارة، الجنس (ذكور واث)، الملكية الإدارية، الملكية المؤسساتية، استقلالية لجنة التدقيق)

الاستدامة المالية

تم قياس الاستدامة المالية من خلال مؤشرات (العائد على الأصول، العائد على حق الملكية، نسبة التداول، نسبة الملاءة المالية، مدة الفاصل الزمني الدفاعي)

اختبار فرضية البحث

ولغرض توفير البيانات بشكل مناسب لاختبار الفرضيات قام الباحث بترميز البيانات لغرض إدخالها الى البرنامج الاحصائي المستخدم وكالاتي:

جدول (1) ترميز متغيرات البحث

ت	اسم المتغير	نوع المتغير	الترميز
1	حوكمة الشركات	مستقل	FG
2	الاستدامة المالية	تابع	FS

المصدر: اعداد الباحث

بعد الانتهاء من ترميز متغيرات البحث تجري اختبارات فحص وصلاية البيانات وكالاتي:

1- الإحصاء الوصفي ويمكن تلخيص الإحصاء الوصفي لبيانات المتغيرات التي سيتم استخدامها في اختبار الفرضيات بالجدول الاتي:

جدول (2) الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
FG	100	-7.93	8.10	.0000	3.02753
FS	100	-5.06	9.98	.0000	2.80224
Valid N (listwise)	100				

يبين الجدول (2) اعلى وأدنى قيمة والوسط الحسابي والانحراف المعياري لقيم المتغيرات المستخدمة في البحث، واهم ما يلاحظ من الجدول اعلاه ان حجم العينة لجميع المتغيرات هو 100 مشاهدة وان



القيم السليمة (Valid N (listwise) كذلك تبلغ 100 مما يعني عدم وجود قيم مفقودة في بيانات جميع المتغيرات.

2- مصفوفة الارتباط يبين الجدول الاتي مصفوفة الارتباط الثنائية بين متغيرات البحث: -

جدول (3) مصفوفة الارتباطات بين متغيرات البحث

		FG	FS
FG	Pearson Correlation	1	
	Sig. (2-tailed)		
	N	100	
FS	Pearson Correlation	.208*	1
	Sig. (2-tailed)	.038	
	N	100	100

المصدر: اعداد الباحث

يبين الجدول (3) نتائج الارتباط الثنائية المحسوبة بين كل متغيرين من متغيرات البحث والتي تعطينا نظرة أولية عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

3- اختبار التوزيع الطبيعي

تم اجراء اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات البحث وكانت النتائج كالآتي:

جدول (4) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات البحث

		FG	FS
	N	100	100
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	.0000	.0000
	Std. Deviation	3.02753	2.80224
Most Extreme Differences	Absolute	.054	.098
	Positive	.054	.098
	Negative	-.040	-.080
	Test Statistic	.054	.098

المصدر: اعداد الباحث

تشير النتائج إلى أن معنوية (Sig) لجميع المتغيرات هي أكبر من 0.05 مما يعني بياناتها تتبع التوزيع الطبيعي، وهي صالحة لإجراء الاختبارات الإحصائية من النوع المعلمي.

4- نتيجة اختبار فرضية البحث



هناك أثر ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات في الاستدامة المالية.

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الآتي:

$$FS_{it} = b_0 + b_1 FG_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

b_0 = ثابت معادلة الانحدار والتي تمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر.

b_1 = الميل، ويستخدم لقياس نوع ومقدار التأثير.

ε_{it} = أخطاء التقدير أو ما تسمى بالبواقي الإحصائية، وتمثل الفرق بين قيمة المتغير التابع الفعلية وقيمتها المتنبئ بها بواسطة معادلة الانحدار.

وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:

يبين جدول (5) ملخص نموذج اختبار فرضية البحث

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.208	.043	.033	2.754
a. Predictors: (Constant), FG				
b. Dependent Variable: FS				

المصدر: اعداد الباحث

يبين الجدول (5) ملخص نموذج اختبار فرضية البحث model summary حيث أن قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.208، وأن معامل التحديد R Square بلغ 0.043، أي أن المتغير المستقل يفسر 4.3% من التباين الحاصل في المتغير التابع وفق هذا النموذج الإحصائي وأن الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 2.754 وكلما انخفض هذا النوع من الأخطاء كلما كان ذلك أفضل من الناحية الإحصائية.



جدول (6) تباين اختبار فرضية البحث

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	33.629	1	33.629	4.431	.038 ^b
	Residual	743.771	98	7.590		
	Total	777.400	99			
a. Dependent Variable: FS						
b. Predictors: (Constant), FG						

المصدر: اعداد الباحث

يبين الجدول (6) تباين اختبار فرضية البحث Anova حيث ان قيمة F المحسوبة بلغت 4.431 وهي اكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (98,1) والبالغة 3.938 عند مستوى دلالة 5%، وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.038 وهي اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05، وهذا ما يشير الى ملائمة النموذج الاحصائي المستخدم في اختبار الفرضية.

جدول (7) معاملات دالة الانحدار لفرضية البحث

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.157E-15	.275		.000	1.000
	FG	.193	.091	.208	2.105	.038
a. Dependent Variable: FS						

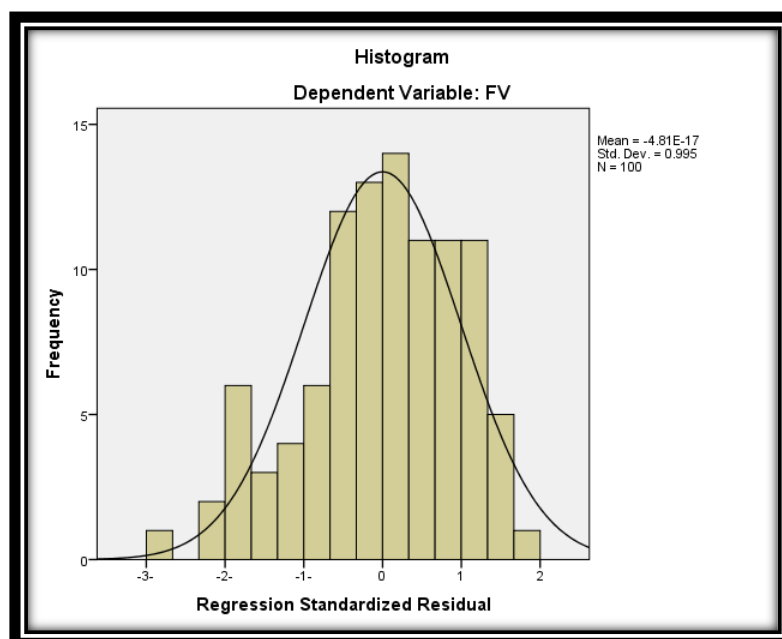
المصدر: اعداد الباحث

يشير الجدول (7) والخاص بمعاملات دالة الانحدار لفرضية البحث الى ان قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت 0.193 والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B)، وتشير القيمة الموجبة للمعامل B_1 الى ان هنالك تأثير طردي بين المتغيرين المستقل والتابع او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل (حوكمة الشركات) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى الزيادة بمقدار 19.3% في المتغير التابع (الاستدامة المالية) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى، وان مستوى



معنوية احصاءة T بلغت 0.038 وهي اقل من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغ 0.05 وبالتالي فإن بيانات العينة أظهرت دليلا مقنعا قبول الفرضية لثبوت الأثر احصائيا.

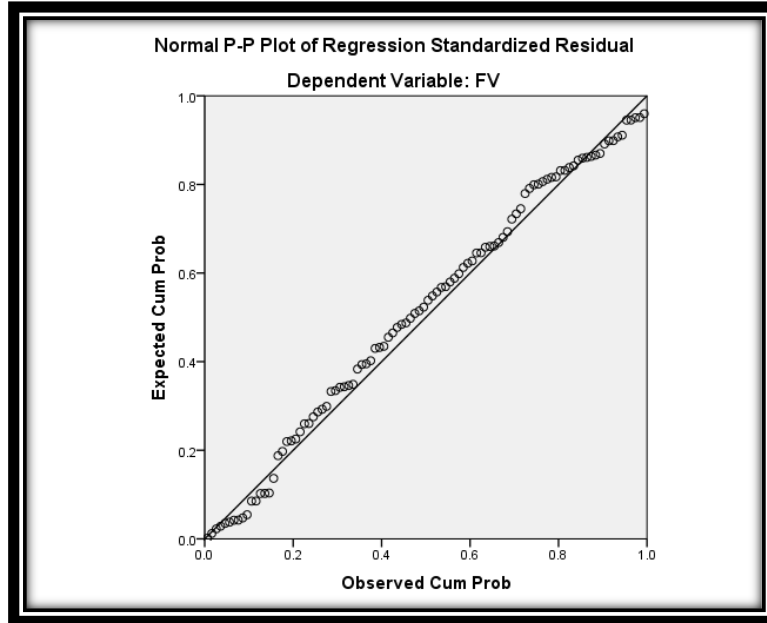
ويعرض الشكل (1) الاتي المدرج التكراري والذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة



شكل (1) المدرج التكراري لبواقي فرضية البحث



ويبين الشكل (2) استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بشكل بياني من خلال والذي يبين توزيع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت ان البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي.



الشكل (2) التوزيع الطبيعي لبواقي فرضية البحث

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. تُعد حوكمة الشركات من المفاهيم الأساسية في البيئة الاقتصادية الحديثة، حيث تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق الكفاءة الإدارية مما يؤدي إلى تحسين أداء الوحدات الاقتصادية واستقرارها المالي.
2. الاستدامة المالية تُشكل عنصرًا حيويًا في تمكين الوحدات الاقتصادية من مواجهة الأزمات والظروف البيئية غير المستقرة إذ لا تقتصر على الربحية قصيرة الأجل بل تمتد لضمان التوازن والاستمرارية المالية على المدى البعيد.
3. تتسم بيئة الأعمال العراقية بالتحديات التنظيمية والمؤسسية والقانونية المعقدة مما يجعل مبادئ الحوكمة ضرورة لتحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام.
4. بعض المؤشرات مثل النوع الاجتماعي في مجالس الإدارة لم يتم الالتزام بها بالشكل المطلوب، مما يشير إلى قصور في الالتزام بجوانب الحوكمة والمرتبطة بالتنوع الاجتماعي.



5. وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والاستدامة المالية، مما يشير إلى أن تطبيق آليات الحوكمة (مثل استقلالية لجان التدقيق، تنوع مجلس الإدارة، الملكية المؤسسية) يساهم في تعزيز الاستدامة المالية في الوحدات الاقتصادية العراقية.

التوصيات

1. تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة حيث على الوحدات الاقتصادية العراقية العمل على تطوير وتنفيذ ممارسات حوكمة الشركات لا سيما ما يتعلق بزيادة استقلالية لجان التدقيق وتنوع الخبرات داخل مجالس الإدارة، إذ أن ذلك يُساهم في تحسين الاستدامة المالية وقيمة الشركة في آنٍ واحد.
2. تبني سياسات استدامة مالية واضحة حيث يجب على إدارات الوحدات الاقتصادية صياغة سياسات استراتيجية للاستدامة المالية تأخذ بعين الاعتبار الأداء طويل الأجل والاستقرار المالي بما يعزز من ثقة المستثمرين ويقلل من المخاطر التشغيلية.
3. إجراء دراسات مستقبلية حيث تقترح الدراسة التوسع في تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات في قطاعات أخرى غير القطاع المصرفي لمعرفة ما إذا كانت النتائج متشابهة أم مختلفة باختلاف طبيعة القطاع.
4. ان تأخذ الجهات الرقابية المختصة على عاتقها مراقبة تنفيذ ما يتعلق بالحوكمة في المصارف والتأكد من الالتزام بتعليماتها وتقديم حوافز للمصارف المتميزة في هذا المجال.
5. ضرورة التزام الوحدات الاقتصادية مجتمع البحث بالالتزام بالأنواع الاجتماعية كأحد المؤشرات المهمة التي تدل على تطبيق الحوكمة.

المصادر العربية

- 1- بيسي، جعفر، صابر، عامر، رشيد، مصطفى (2021). جودة المراجعة في ظل آليات حوكمة الشركات. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.
- 2- الجبوري، علي حسين سلمان. (2018). "آليات حوكمة الشركات وأثرها على شفافية وجودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية: دراسة تحليلية لعينة من الشركات العراقية". رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة القادسية.



- 3- الجعفري، سندس ماجد رضا وجيجان، جواد كامل (2021) تأثير التكامل بين حوكمة الشركات والافصاح البيئي على مستوى أداء الشركة مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 4، 287-308
- 4- حمادة، عبد الرحمان (2020). دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة مؤسسات القطاع العام: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .رسالة ماجستير، جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- 5- طلب، حسنين راغب (2015). أثر تنفيذ آليات حوكمة الشركات في تخفيض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة: دراسة تطبيقية في الشركات العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 1، العدد 45، 381-412
- 6- العبادي، كرار اسدخان موسى. (2023). "تطبيق اليات حوكمة الشركات لأغراض تحسين فاعلية الرقابة الداخلية". رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
- 7- عبد الله، علي خالد، والشمري، مايح شبيب. (2020). تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة من 2003-2017. مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، (35)12، 164-184.
- 8- العلي، علي حميد هندي والذبحاوي، وسام هشام جاسم (2023) نموذج الحلول المصرفية الأساسية ودوره في تحقيق الاستدامة المالية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة (2010-2020) مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 2، 651-664.
- 9- محمود، وفاء عبد الفتاح. (2020). الاستدامة المالية في التعليم الأساسي لتلبية متطلبات رؤية مصر 2030. رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها
- 10- الوصال، كمال أمين. (2016). الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان – أزمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة – البحث عن مخرج (الطبعة الأولى). دار ابن رشد المصري، القاهرة

المصادر الاجنبية

- 1- Ali, J., Hussain, K. N., Alnoor, A., Muhsen, Y. R., & Atiyah, A. G. (2024). Benchmarking methodology of banks based on financial sustainability using CRITIC and RAFSI techniques. Decision Making: Applications in Management and Engineering, 7(1), 315-341
- 2- Al-Matari, Ebrahim Mohammed & Mgammal Mahfoudh Hussein (2019), "The Moderating Effect of Internal Audit on the Relationship Between Corporate Governance Mechanisms and Corporate Performance Among Saudi Arabia Listed Companies", Journal of Economics, Vol.(64), No.(4)



- 3- Ballester, Laura & González-Urteaga, Ana & Martinez, Beatriz. (2020). The role of internal corporate governance mechanisms on default risk: A systematic review for different institutional settings. Research in International Business and Finance. 54. 101293. 10.1016/j.ribaf.2020.101293.
- 4- Booth, Michael S. (2017)“An Accountability Framework For The Financial Sustainability Of Australian International Development Organisations.” A thesis Submitted In Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy, School Of Accountancy, QUT Business School, Queensland University Of Technology,.
- 5- Burak, E., Erdil, O., & Altindag, E. (2017), Effect of Corporate Governance Principles On Business Performance, Australian Journal of Business and Management Research, 5(7), 8-21.
- 6- Desai, Naman and Jacob, Joshy and Nagar, Neerav, Classification Shifting and Big 4 Audit Fee Premium. 8th Conference on Financial Markets and Corporate Governance (FMCG) 2017, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2889256>
- 7- Duncan, J., (2020),” Impacting Nonprofit Financial Sustainability and Mission”.
- 8- Gebba, T. R. (2015), Corporate Governance Mechanisms Adopted By UAE National Commercial Banks, Journal of Applied Finance and Banking, 5(5), 23.
- 9- Hung Ji and other’s , “ The role of intergovernmental aid in defining fiscal Sustainability at the sub-national level “ , Urban studies Journal Limited , vol(53), no(14) , 2016.
- 10- Kyere, M., & Ausloos, M. (2020). Corporate governance and firms financial performance in the United Kingdom. International Journal of Finance & Economics, 26(2), 1871–1885
- 11- Puaschunder, J. M. “Financial Sustainability Conscientiousness“. Social Science Research Network., 2020.
- 12- Rotaru, Camelia S. Ferrua , 2019, Challenges and Opportunities for Sustainable Finance, The Journal of Contemporary Issues in Business and Government 2019 Volume 25, Number 1.



- 13- Schäuble, J. (2019), "The impact of external and internal corporate governance mechanisms on agency costs", Corporate Governance, Vol. 19 No. 1, pp. 1-22. <https://doi.org/10.1108/CG-02-2018-0053>
- 14- Talib, A. H., & Said, F. A. S. L. (2022). The effect of financial sustainability on banking stability. World Bulletin of Social Sciences, 11, 94-105
- 15- Wachira, Rosaly Njeri, "Financial Sustainability Determinants of Government Owned Entities in Kenya." A Thesis Submitted In Partial Fulfilment For The Degree Of Doctor Of Philosophy In Business Administration In The Jomo Kenyatta University Of Agriculture And Technology, 2018.